



ما المعيق لاندلاع اتفاقية ثلاثة؟

كتبه: جمیل هلال · مايو 2014

يثير الفشل المزمن والمستمر للمفاوضات الثنائية الجارية بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية في وقف الاستعمار العدواني الاستيطاني الإسرائيلي، تكهنات حول اندلاع اتفاقية ثلاثة ضد الاحتلال الإسرائيلي. غير أن قيام اتفاقية ثلاثة يتوقف على التفاعل بين عاملين: الظروف القمعية واللامسانية للحياة الجماعية في ظل الاحتلال، من ناحية، والتغيرات التي طرأت على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وكذلك الحركة السياسية الفلسطينية بعمومها، من ناحية أخرى.¹

العوامل الدافعة نحو اتفاقية ثلاثة

صممت إسرائيل، تحت غطاء اتفاقيات أوسلو، نظاماً مُحكماً من الفصل العنصري في الضفة الغربية وقطاع غزة يستهدف إخضاع الفلسطينيين، وحرمانهم حقوقهم الجماعية، وإذلالهم، والإمعان في إفقارهم. ولا تخفي على أحد الآليات التي تستخدمها إسرائيل في قمع الفلسطينيين وقهرهم، ومنها استعمار الأرضي والموارد الطبيعية الأخرى والتحكم فيها؛ والسيطرة على الحدود والتجارة الخارجية وإمدادات المياه والكهرباء؛ وأعمال العنف اليومية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم؛ وعدم مراعاة حرمة الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية.

ولأنها دولة استعمارية استيطانية، ضمت إسرائيل القدسَ وضواحيها، وهي عاكفةٌ على تفريغ القدس ومناطق (ج) التي استحدثتها اتفاقيات أوسلو من سكانها الفلسطينيين الأصليين وتوطين اليهود الإسرائيليين مكانهم، حتى بلغت نسبة المستوطنين في الضفة الغربية إلى سكانها الأصليين، بعد مرور عشرين عاماً على أوسلو، واحداً إلى أربعة. وما برات إسرائيل تتعمد تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى "بانتونيات" من خلال نظام الطرق الالتفافية المقتصر على الإسرائيليين والذي يربط المستوطنات الإسرائيلية مباشرةً بالمدن والبلدات الإسرائيلية

داخل الخط الأخضر، ومن خلال بناء الجدار الفاصل وإقامة نقاط التفتيش والحواجز وفرض حصار خانق على قطاع غزة.

أوجَد الاحتلال الإسرائيلي، وما انفك يستديم، الظروف لكي تعتمد الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصاديًّا ومالياً على المساعدات الخارجية والتحويلات، وبذلك يُعزز الاقتصاد الريعي الذي تتبعناه سلطتنا الحكم الذاتي الفلسطينيان في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة والفقر. يتعرض الفلسطينيون باستمرار لموافقات تتطوّي على مخاطر عالية، بما فيها القيود المفروضة على حرکتهم وهدم المنازل وحظر التجول والإغلاقات والاعتقالات والسجن والاغتيالات والتوجهات العسكرية والاحتياجات المباشرة، كما حدث في الضفة الغربية سنة 2002 وقطاع غزة في 2008-2009 ومجدداً في 2012. ويواجهه 1.8 مليون فلسطيني حبس في قطاع غزة انتقطاعات في التيار الكهربائي وشُدّدَّاً في مياه الشرب وقيوداً صارمةً على إمدادات الوقود ومواد البناء الأساسية والأدوية وغيرها من السلع والخدمات اللازمة للبقاء على قيد الحياة.

لقد أجبرت هذه العوامل الفلسطينيين داخل فلسطين التاريخية وخارجها على الإقرار بأن المستقبل المنظور لا يحمل أي بوادر حقيقة تُشير إلى قيام دولةٍ مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية ولا أي شكلٍ جاد من أشكال تقرير المصير، ناهيك عن تطبيق واسع لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم الأصلي – وهو إدراكٌ يعززه الفشل المخزي في المفاوضات الأخيرة الذي أعلنه في نيسان/أبريل 2014 وهي المفاوضات التي أشرف عليها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري.

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقات أوسلو لم تمثل تحولاً في السياسة الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة عام 1967، وإنما شكلت استمراراًً لسياسة إسرائيل الاستعمارية التي اعتمدتتها بعد قيامتها في عام 1948 واستمراراًً لممارساتها المتمثلة في تهجير السكان الفلسطينيين الأصليين وتوطين اليهود الإسرائيليين مكانهم، وهدم المنازل، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان على جنبي الخط الأخضر.

من البديهي أن يفترض المرء بأن العوامل المبيّنة أعلاه تهيئ الظروف المواتية تماماً لاندلاع انتفاضةٍ ثالثة، ولكنها تجاهه عوامل قوية ومتراقبة تعمل على إحباطها في الضفة الغربية وقطاع غزة وتنتسب في ترسخ النزعة الفردية، وتراجع القدرة على التعبئة السياسية، وتقاوم أشكال اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية.

تكريس النزعة الفردية وفقدان المركز السياسي

يعني تغلغل النزعة الفردية أن عددًا متزايدًا من الفلسطينيين باتوا يشرعنون مصالحهم وشواغلهم الشخصية ويحمونها ويُعلونها على المصالح الجماعية والجمعية والشواغل المجتمعية. وهذا الوضع ناجمٌ عن عوامل عدّة.

العامل الأول هو النظام الاقتصادي النيوليبرالي الذي تبنته السلطة الفلسطينية، والذي لم يكن مفاجئاً لأن السلطة الفلسطينية تأسست في أوج عصر النيوليبرالية العالمية وبدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وحظي النهج النيوليبرالي بدعم الجهات المانحة الرئيسية للسلطة الفلسطينية وكذلك العديد من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية المعتمدة على المساعدات الخارجية.

وفي ظل النظام النيوليبرالي، أُوكل إلى القطاع الخاص الدورُ الحاسم في تشكيل الاقتصاد الفلسطيني، وترسّخ اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الخارجية والضرائب المحوّلة من إسرائيل (المقاومة). وبسبب هذا الاعتماد، باتت السلطةُ الفلسطينية عرضةً للضغوط السياسية، وصار الموظفون في قطاعها العام المتضخم يحسبون ألف حساب لأي تغيير يمكن أن يهدد مصدر رزقهم.

نمت النزعة الفردية أيضًا كنتيجةٍ للدور المتزايد الذي اضطلعت به المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب تأسيس السلطة الفلسطينية في العام 1994. وتعتمد الكثير من المنظمات غير الحكومية، ولا سيما الكبيرة منها، على التمويل الخارجي في تسخير عملها رغم انحيازهم السياسي النيوليبرالي الواضح وأولوياتهم الرامية لحفظ على استمرار "عملية السلام" المنبثقة من أوسلو بأي ثمن. إن الزيادة الكبيرة في أعداد المنظمات غير الحكومية وأنواعها تضمنت، في معظم الحالات، الاستعاضة عن المنظمات التمثيلية والتطوعية بمنظمات احترافية غير مفوّضة بتمثيل مصالح أي مجموعة محددة أو تنظيمها.

ثمة عاملٌ ثالث يرتبط بتعزيز النزعة الفردية ويتمثل في تراجع نفوذ المنظمات والأحزاب السياسية ومصداقيتها، وتعاظم بiroقراطية مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها الرسمية التي توهمت أن من شأن ذلك أن يقود خلال فترة قصيرة إلى قيام دولةٍ فلسطينية مستقلة. فقد حلت مؤسسات الدولة المزيفة بهيكلها الهرمية الصارمة وسمياته التراتبية محلَّ ثقافةِ "الإخوة والرفاق" السياسية المنادية بالمساواة، ومحل السهولة النسبية السانحة لقواعد التنظيمات السياسية في الوصول إلى القادة، وهو الوضع الذي كان قائماً قبل اتفاقيات أوسلو. فباتت مؤسسات السلطة (وهي سلطة حكم ذاتي محدود الصالحيات) مبنية على وزراء ووكلاء ومدراء ورتب مدنية وعسكرية متهددة، وكلٌ له امتيازاته المادية والمعنوية ووصفه الوظيفي. وقد قلَّ ذلك كثيراً من قدرة المنظمات والأحزاب السياسية – بما فيها فتح وحماس،

الحركة الوطنية الأكبر – على التعبئة الجماهيرية فيما يخص القضايا الوطنية. فقد استوعبت حركة فتح وحماس (بعد العام منتصف 2007) معظم كوادرها في المؤسسات “الحكومية” الرسمية في الضفة والقطاع التي أنشأتها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يتجلّى تهميش المؤسسات الوطنية الفلسطينية أكثر ما يكون في التهميش الصارخ لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي مثلت في السابق المجتمعات والجاليات الفلسطينية داخل فلسطين التاريخية وخارجها. يشمل فقدان مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية معظم المنظمات الشعبية والنقابات العمالية والمهنية، إن لم يكن كلّها، حيث باتت منقطعة اليوم عن قواعدها الجماهيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي مجتمعات فلسطينية أخرى. فلم يفقد الفلسطينيون منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها المؤسسة الوطنية الممثلة والحاصلة للجميع وحسب، وإنما انتهى بهم المطاف أيضًا إلى سلطةٍ فلسطينية منقسمةٍ إلى سلطتين تستأثران بحكم ذاتي في ظل الاحتلال الاستيطاني وحصار خانق. لقد ساهم هذا الانقسام في الواقع في خدمة إستراتيجية إسرائيل المتمثلة في تقسيم الشعب الفلسطيني، جغرافيًاً ومؤسسياًً، وهي إستراتيجية جلبت للفلسطينيين المعاناة.

المحصلة النهائية هي فقدان الشعب الفلسطيني لمركز سياسي (مؤسساتي وبرنامي وقيادي) وخسارته على التعبئة (التنظيم الجماهيري) الضروريان لتغيير انتفاضةً جديدةً ضدّ دولة الاستعمار الاستيطاني. فقد كانت المنظمات والأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمنظمات الشعبية أساسيةً لاندلاع الانتفاضة الأولى ولتوليد القدرة على استدامتها، أمّا فقدان تلك المؤسسات فإنه يُضعفُ، بدون شك، احتمالات قيام انتفاضةٍ ثالثة.

الطبقة الوسطى الجديدة والعمال: لا انتفاضة في المستقبل المنظور

أسفر إنشاء السلطة الفلسطينية عن تحولات طبقية كبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد اتسعت هوة التفاوتات بين المناطق والمدن والقرى والمخيمات والأسر. وبرزت طبقةٌ وسطى كبيرة تعتمد اعتماداً كبيراً على العمل في الوزارات والأجهزة الأمنية المختلفة للسلطة الفلسطينية، وفي الوكالات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص المتكمي النفوذ والمدفوع بعامل الربحية، بما في ذلك في القطاعات الاقتصادية الجديدة كالاتصالات، والإلكترونيات، والتأمين، والخدمات المصرفية والمالية، ووكالات الدعاية والتسويق. وتزامن هذا مع توسيع هائل في مجال التعليم على المستويات كافة وفي مؤسسات الرعاية الصحية، فضلاً عن الزيادة الملحوظة في عدد المهنيين كالمحامين، والمهندسين، والمهندسين المعماريين.

ولهذه الطبقة الوسطى الجديدة مصلحة واضحة في عدم هز القارب بشدة. فقد نمت شريحة كبيرة من الطبقة الوسطى الجديدة متورطة في قروضٍ مصرافية استدانتها لشراء منازل، وسيارات، وأثاث، وما شابه. لذا فإن أي انقطاع في رواتب السلطة الفلسطينية أو المستخدمين الآخرين سيترك هذه الشريحة الكبيرة في حالة انكشاف شبه تامة، كما حصل في أكثر من مناسبة منذ انطلاق الانفاضة الثانية. ولذا فإن فئات واسعة من الطبقة الوسطى الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ستردد في المشاركة في انفاضة قد تعني فقدان سُبل عيشهم.

و هذا لا يعني بالطبع أن العمال ذوي الدخل المنخفض في الضفة الغربية وقطاع غزة قادرٌون على اشعال انفاضة كما فعل العمال التونسيون من خلال حركتهم النقابية العمالية القوية في العام 2011. صحيحٌ أنهم كالتونسيين قبل الانفاضة من حيث تدني أنهم الوظيفي، وانخفاض أجورهم، وحصولهم على عدد قليل من الامتيازات الاجتماعية التي تتمتع بها الطبقة الوسطى الجديدة، وارتفاع معدلات البطالة في أوساطهم أكثر من أي فئة أخرى باستثناء خريجي الجامعات، إلا أن الأهم من ذلك هو تشتت العمال الفلسطينيين بين عشرات الآلاف من المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً، وعدم انتماء معظمهم للنقابات؛ بل إن الطبقة الوسطى (ممثل المدرسين والمحامين والمهندسين وموظفي القطاع العام وموظفي الأونروا) أكثر انحرافاً في العمل النقابي من الطبقة العاملة. وعلاوةً على ذلك، هناك 10% من القوى العاملة في الضفة الغربية تعمل في إسرائيل ومستوطناتها في الأشغال اليدوية، وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

تجدر الإشارة إلى أن الفروق في الطبقة والمكانة على أساس الثروة والمنصب بروزت بوضوح في السنوات الأخيرة أكثر من أي وقت مضى، وتجلى ذلك الصرفُ على الكماليات والمظاهر كالسيارات الفارهة والفلل وال محلات والمطاعم الفخمة وفنادق الخمسة نجوم. وفي حين كانت الفروق الصارخة، زمن الانفاضة الأولى، ظاهرةً إلى حدٍ كبير بين الاحتلال والرازحين تحته، فإنها اليوم ملحوظةً جداً بين الشرائح المختلفة من سكان المناطق المحتلة والمحاصرة.

يعتقد بعض المحللين أن انهيار السلطة الفلسطينية، سواءً بموجب قرارٍ فلسطيني بحلها أو بفعل الضغوط الإسرائيلية والأمريكية، سوف يؤدي إلى انفاضةٍ جديدة. وثمة محللون آخرون قيموا تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية، وقدموها توصيات للتعامل مع السيناريوهات المختلفة لذلك. والنقاش مفتوحٌ حول ما إذا كان انهيار السلطة الفلسطينية سيؤدي في نهاية المطاف إلى انفاضة أخرى أو بالأحرى إلى تحركات مدروسة تتحدى القيود المفروضة على العمل الجماعي وتكسرها.

من المستبعد أن ينتفض الفلسطينيون في وجه السلطة الفلسطينية نفسها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويرجع بعض السبب في ذلك إلى أن القضية الوطنية لا زالت هي من على التعاطي مع الشؤون المحلية، حيث تشير استطلاعات الرأي إلى وجود دعمٍ شعبي لاستمرار السلطة الفلسطينية رغم اختلاط المشاعر لدى المستطلعة آراؤُهم. فبينما يعتقد غالبية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أن المؤسسات الفلسطينية ينشر فيها الفساد (77% للمؤسسات في الضفة الغربية، و68% للمؤسسات في قطاع غزة)، فإن الغالبية لا ترغب في حل السلطة الفلسطينية.

أمّا الأرجح فهو أن نشهد استمرار المظاهرات والمسيرات وأشكال أخرى من ممارسة الضغط على سلطتي الحكم الذاتي، مثل الاحتجاج على ارتفاع الأسعار والبطالة والتّأخير في دفع الرواتب. ومن غير المرجح أن تتسارع هذه وتتطور لتصبح انتفاضةً ضدّ السلطةين الفلسطينيين، وذلك لسبعين: أولاً، سوف يُنظر إلى هذا التّحرك بأنه يخدم إسرائيل، وثانياً، كلتا السلطةين مجهزةً تجهيزاً جيداً (أمنياً) لقمع مثل هذه المحاوّلات. وتتجدر الإشارة إلى أنّ السلطةين المتخاصمتين شجعوا الاحتجاج ضدّ بعضهما البعض، كلُّ واحدة في مناطق الأخرى رغم الاتّفاقات العديدة لإنهاء الانقسام بينهما. أمّا بالنسبة لما سيتمخض عن اتفاق نيسان/أبريل 2014 المبرم لإنهاء الانقسام، فلا يزال التّخمين سيد الموقف.

ما مدى قتامة المستقبل؟

سوف يظلّ الفلسطينيون الرازحون تحت الاحتلال، في المستقبل القريب، تتقاذفهم حاجتهم للعمل الجماعي من أجل الحرية وتقرير المصير والسيادة، من جهة، والقوى العكسيّة الناشئة من الاقتصاد النّيوليبرالي والاعتماد على المساعدات والتّقسّم الاجتماعي والسياسي، من الجهة الثانية. وتحمّل هذا الواقع وجهات النظر المتباعدة التي تعرب عنها النخب السياسية وعامة الناس. وعلى سبيل المثال، أظهر استطلاع رأي عام أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 أنّ 60% من شملهم الاستطلاع في الضفة الغربية وقطاع غزة يتوقعون انتفاضةً ثالثةً في المستقبل القريب، في حين قال 29% منهم فقط إنّهم سيدعمونها. وبالنسبة لقيام انتفاضة ضدّ السلطة الفلسطينية، أظهر استطلاعٌ أُجري في أيلول/سبتمبر 2013 لآراء الشباب الفلسطينيـالشريحة المتوقّع أن تكون أكثر تأييداً للانتفاضة – أنّ 30% فقط من شباب غزة يؤيدون اندلاع انتفاضة من هذا القبيل في قطاع غزة، في حين عارضها 63%. وفي الضفة الغربية، أيَّد 21% فقط من الشباب قيام انتفاضة ضدّ السلطة الفلسطينية هناك في حين عارضها 72%.

لم يكن القمعُ والتمييز والإذلال والنهر والحرمان من الحقوق التاريخية والوطنية والمدنية على يد إسرائيل أشدَّ ممَّا هو عليه اليوم. وفي الوقت نفسه، وصلت المفاوضات الثانية طريقاً مسدودة، واتضحت حدود المقاومة العسكرية. ومع ذلك، يتضح من التحليل أعلاه أن تجزئ الشعب الفلسطيني جغرافياً وسياسياً، وتنامي النزعة الفردية، واتساع اللامساواة في الضفة الغربية وقطاع غزة التي يعززها الاقتصاد النيوليبرالي والاعتماد على المساعدات والتحويلاط الخارجية يُقيد كثيراً فرص نشوء أشكال العمل الجماعي اللازم الضرورة لتنظيم المقاومة الفاعلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

إن من الأرجح أن نشهد استمراراً في نمط الاحتجاج والمقاومة الذي عهناه في السنين أو الثلاث سنوات الماضية: مواجهات محلية مع القوة المستعمرة والمستوطنين في الضفة الغربية ضد الجدار والاستيطان، ومواجهات عسكرية متقطعة في قطاع غزة، بالتوازي مع هبات غضب على الوضع العام في كليهما. وسوف يظل الوضع شديد القلب وقابلاً لأنفجار ولكن سيفتقر إلى الفاعل المنظم اللازم لإحداث انتفاضة جماهيرية قادرة على الاستدامة.

لا يمكن أن تتغير الدينامية الراهنة إلا بامتلاك أدوات تنظيم العمل الجماعي ضد سلطة الاستعمار الاستيطاني بمشاركة الفلسطينيين كافة الرازحين تحت الاحتلال والمواطنين في إسرائيل واللاجئين والمنفيين. وهذا يتطلب عملية ديمقراطية وممثلة تهدف إلى إعادة بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية، ولا سيما مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومنظماتها الشعبية والمهنية. وييتطلب كذلك وضع استراتيجية وطنية واضحة تُشرك الشعب الفلسطيني بجميع أطيافه ومكوناته وتتخطى الجمود الذي سببه التركيز ضيق الأفق على المفاوضات وأوالمواجهة العسكرية باعتبارها السبيل الوحيدة المتاحة لإنجاز الحقوق الفلسطينية.

يجب أن يرى الفلسطينيون المقاومة على أنها إستراتيجية شاملة تتجاوز المقاومة العسكرية لتشمل أشكال المشاركة كافة، بما فيها السُّبل القانونية والدبلوماسية السياسية والثقافية والاقتصادية، فضلاً عن اتخاذ تدابير لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، كما تدعو حركة المقاطعة. أمّا بالنسبة للقطاع الخاص، فينبعي توجيهه بحيث يعزز اقتصاداً قادراً على الاستمرار في ظل الاحتلال الإسرائيلي وعلى مقاومته بالتوازي مع تلبية احتياجات الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في سياق نضالهم من أجل البقاء والمواجهة.

الحاجة ملحةً أيضاً لوضع إستراتيجية من أجل تفكك هيكل السلطة الاستعمارية التي أنسأتها أوسلو، وإعادة تحديد وظائف السلطة الفلسطينية من الأساس – إذا اتُّخذ قرارٌ وطني بإيقائها

بشكل أو باخر – ولا سيما دور قواتها الأمنية ووظائفها، وذلك تمشياً مع استراتيجيةٍ وطنيةٍ شاملةٍ تقودها منظمة التحرير الفلسطينية بعد إعادة بنائها على أساس ديمقراطية وتمثيلية وإعادة هيكلتها. وعلاوةً على ذلك، ينبغي أن تستعيد الأحزاب السياسية الفلسطينية صفتها التمثيلية وقدرتها على تعبئة الشعب الفلسطيني. وإذا كانت ستندلع انتفاضةٌ جديدة، فلا بد أن تخضع غاياتها واستراتيجياتها وأشكالها و مواقعها لنقاش وطني، وأن تحظى بالدعم لتحقيق أهدافها.

1. تتوفر كافة إصدارات الشبكة باللغتين العربية والإنجليزية (اضغط/ي [هنا](#) لمطالعة النص بالإنجليزية). لقراءة هذا النص باللغة الفرنسية، اضغط/ي [هنا](#). تسعد الشبكة لتتوفر هذه الترجمات وتشكر مدافعي حقوق الإنسان على هذا الجهد المؤوب، وتؤكد على عدم مسؤوليتها عن أي اختلافات في المعنى في النص المترجم عن النص الأصلي.

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. توالف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متعددي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياسية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطين والفلسطينيين حول العالم. تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعيمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية". إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.